الثلاثاء 27 أيلـول 2022

S220927

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّسـت نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضيـة الساميـة لحقـوق الإنسـان مصـدراً أساسيـاً في جميـع تحليلاتها التي أصدرتهـا عن حصيلة الضحايا في سوريا.

بيـــان

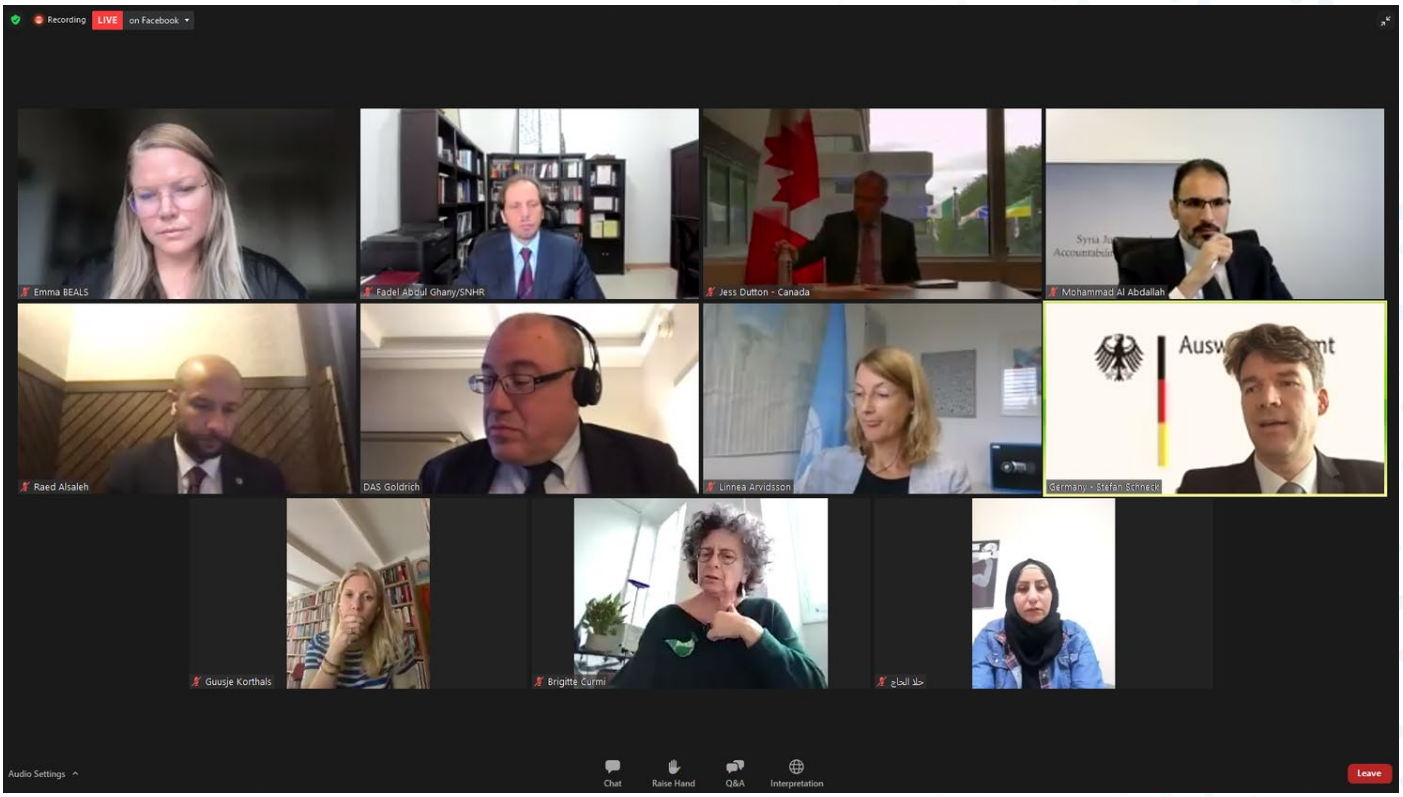

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تنظم فعالية رعتها ست من دول العالم على هامش الدورة ال77 للجمعية العامـــة للأمـم المتحـدة

أمريكـا وفرنسـا وبريطانيا وألمانيا وكندا وهولندا يؤكدون أن المحاسبة هي الطريق الوحيد لبناء سلام مستدام في سوريا

الجمعة 23/ أيلول/ 2022: نظمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بالتعاون مع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية فعالية على هامش الدورة ال77 للجمعية العامة للأمم المتحدة، وقامت برعاية الفعالية كلاً من: الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وكندا وهولندا، وكانت تحت عنوان "سد الفجوة: السعي لتحقيق المساءلة في سوريا"، وبمشاركة السيد إيثان غولدريتش، نائب مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية، والسيد مارسيل دي فينك، نائب وزير خارجية هولندا، والسيدة بريجيت كورمي، سفيرة فرنسا الخاصة بشأن سوريا، والسيد ستيفان شنيك، المبعوث الألماني الخاص إلى سوريا، والسيد جوناثان هارغريفز، الممثل الخاص للمملكة المتحدة إلى سوريا، والسيد جيس داتون، المدير العام لمكتب الشرق الأوسط في الشؤون العالمية الكندية، والسيدة لينيا أرفيدسون، من لجنة التحقيق الدولية في سوريا (COI)، والسيد كينيث روث، المدير التنفيذي السابق لمنظمة هيومن رايتس ووتش، والسيدة حلا هزاع، مديرة منظمة ناجيات سوريات، والسيد محمد العبد الله، المدير التنفيذي للمركز السوري للعدالة والمساءلة، والسيد رائد الصالح، مدير الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، والسيد فضل عبد الغني، المدير التنفيذي للشبكة السورية لحقوق الإنسان، أدارت الجلسة السيدة إيما بيلز، مستشارة أولى في المعهد الأوروبي للسلام. وتم بث الفعالية عبر منصة زوم وصفحات التواصل الاجتماعي للشبكة السورية لحقوق الإنسان.

افتتح السيد فضل عبد الغني الفعالية بشكر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان في وزارة الخارجية الأمريكية على المشاركة في تنظيم الفعالية على مدى الأسابيع الماضية، وتوجه بالشكر للدول الستة الراعية، وأشار إلى أن هذا التنسيق والتعاون يعود لعام 2015، وقد أصبحت هذه الفعالية واحدة من أضخم الفعاليات الدولية عن سوريا، وتتميز بأنها مفتوحة للعلن، فكثير من السوريين يرغبون بالاستماع مباشرة من ممثلي الدول، ويريدون الاطمئنان أن المواقف السياسية والقانونية لم تتغير من النظام السوري الذي تورط بجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب ضدهم، وأن إنهاء النزاع، ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات، وتحقيق الانتقال السياسي في سوريا نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زال ضمن أولويات هذه الدول. وختم عبد الغني مداخلته بشكر بقية المشاركين، ونقل الكلمة لمديرة الجلسة السيدة إيما بيلز.

أشارت إيما إلى أنه على الرغم من تراجع العمليات العسكرية إلى أن الانتهاكات مستمرة، وأن أكثر من نصف الشعب السوري مشرد بين نازح ولاجئ، ويعانون من ظروف معيشية غاية في الصعوبة **"مئات الآلاف قتلوا منذ بداية الصراع، وقد كان فيديو مجزرة التضامن تذكير بموت العديد في مجازر، كما قتل العديد جراء التعذيب وإهمال الرعاية الصحية في السجون، يوجد أكثر من 100 ألف مختف ومعتقل في سوريا، لم يتم إطلاق سراح سوى بضع مئات منهم، حملت ملامحهم علامات الانتهاكات المروعة التي تعرضوا لها"** وعقَّبت إيما **"كل ذلك بسبب شخص واحد هو بشار الأسد"**.

قال السيد إيثان غولدريتش نائب مساعد وزير الخارجية في الولايات المتحدة الأمريكية **"لقد مضى أزيد من 11 عاماً منذ انطلاق النزاع في سوريا ونظام الأسد ما زال مستمراً في ارتكاب جرائم فظيعة بعضها يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، وذلك ضد شعبه. تضمنت تلك الانتهاكات استخدام الأسلحة الكيميائية، والقتل خارج نطاق القانون، والاعتقال التعسفي، والاختفاء القسري، والاعتداء على الكوادر الطبية والمشافي وغيرها من الانتهاكات"**. وأكّد السيد غولدريتش **"العدالة والمحاسبة هي أساس بناء السلام المستدام الذي يستحقه السوريون"** وأضاف **"إنَّ إفلات الأسد من العقاب سيكون تشجيعاً لآخرين على ارتكاب انتهاكات مماثلة"**. وفي هذا السياق أكد السيد إيثان أن الولايات المتحدة الأمريكية ستستمر في بذل الجهود من أجل تحقيق المحاسبة بما في ذلك استمرار العقوبات للضغط من أجل محاسبة بشار الأسد ونظامه والجناة الآخرين. وأشار إلى أن **"المحاكمات تحت مبدأ الولاية القضائية العالمية تذكير مهم بإمكانية تحقيق نوع من المحاسبة رغم الصعوبات والتحديات المستمرة"** موضحاً أن إجراءات العدالة الجنائية هي جزء فقط من عملية المحاسبة مؤكداً على أهمية الاستمرار بعمليات توثيق الانتهاكات وحفظ الأدلة. واختتم كلمته بالتأكيد على **"استمرار الضغط على مرتكبي الانتهاكات والسعي لكشف مصير آلاف المختفين قسرياً، والعمل على سد الفجوة لتحقيق المساءلة في سوريا"**.

كانت بعد ذلك كلمة السيد مارسيل دي فينك، نائب وزير خارجية هولندا، الذي تحدث عن أهمية السعي لتحقيق العدالة والمحاسبة في سوريا، مؤكداً على ضرورة أن تبقى المحاسبة في سوريا على قائمة الأولويات. وأشار إلى جهود هولندا وكندا التي بدأت منذ عامين ضد نظام الأسد فيما يتعلق بمحاسبة النظام السوري على انتهاكات اتفاقية منع كافة أشكال التعذيب. كما رحب السيد دي فينك بجهود الدول في المحاكمات تحت مبدأ الولاية القضائية العالمية وأضاف **"من المهم جداً أن تعكس هذه المحاكمات أصوات الضحايا"** وأكد **"مسار العدالة والمحاسبة يحتاج لنفس طويل وتعاون مع شركائنا مثل الشبكة السورية لحقوق الإنسان وكذلك الآليات التي تم إنشاؤها مثل آلية التحقيق الدولية المستقلة والمحايدة"**.

ثم تحدثت السيدة بريجيت كورمي، سفيرة فرنسا الخاصة بشأن سوريا، **"بالنظر لعنوان الفعالية سد الفجوة: السعي لتحقيق المساءلة في سوريا، بعد أكثر من عقد من اندلاع الثورة السورية، لا يسعنا إلا أن نعترف بأن الفجوة بين الفظائع الجماعية التي ارتكبت في سوريا ومحاسبة مرتكبي تلك الجرائم ظلت هائلة، ويبدو أن هذه الفجوة تتسع يوماً بعد يوم، كما ذكَّرنا التقرير الأخير للجنة التحقيق الدولية المستقلة والذي أشار إلى أن الاعتقال التعسفي والتعذيب لا يزالان منهجيين في مناطق سيطرة النظام، ولا تزال سوريا مكاناً غير آمن للعودة"**. وقالت إنَّ هناك عدة طرق لتحقيق العدالة والمحاسبة لجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وفرنسا عازمة على استخدام كل هذه الطرق **"في تموز الماضي أكملت بلادي آخر خطوة في سن قانون لتعاون قضائي دولي بين فرنسا وآلية التحقيق الدولية المحايدة والمستقلة، ونرحب بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول تكثيف الجهود للكشف عن مصير المفقودين في سوريا بمن فيهم المختفين"**، وأشارت السيدة كورمي إلى دعم فرنسا المحاكم تحت مبدأ الولاية القضائية العالمية مثل محكمة كوبلنز، ولفتت إلى أن الإجراءات القضائية أيضاً تجري في فرنسا **"الشهر الماضي تسلمت فرنسا العديد من الصور والفيديوهات التي تمثل أدلة على فظائع ومجازر ارتكبت في دمشق في عام 2013، الفظائع المزعوم وقوعها هي من أفظع الجرائم الدولية بشكل خاص جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية"**. وأضافت **"فرنسا ملتزمة بإدانة استخدام النظام السوري للأسلحة الكيميائية ضد شعبه ولذلك دعمت قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائي بإيقاف حقوق وامتيازات سوريا"**. واختتمت السيدة بريجيت بشكر منظمات المجتمع المدني على جهودهم في كشف الفظائع المرتكبة وأكدت في نهاية كلمتها **"يقع على عاتقنا أن نضمن تحقيق تطلعات الشعب السوري للحرية والكرامة"**.

السيد جيس داتون، المدير العام لمكتب الشرق الأوسط في الشؤون العالمية الكندية، أكد على أنه **"يجب أن نواصل السعي لتحقيق تسوية سياسية لإنهاء الدمار في سوريا، وللقيام بذلك يجب أن نضع في اعتبارنا أن السلام المستدام لن يكون ممكناً إلا إذا تضمن مساءلة ومحاسبة الظلم الرهيب الذي لحق بالسوريين على يد النظام، وتشمل هذه الانتهاكات الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية والتعذيب والإعدام بإجراءات موجزة والاعتقال التعسفي وغير ذلك الكثير"** وأضاف أنه يجب الاستمرار بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة مؤكداً **"نحن قلقون من أي تطبيع للعلاقات مع سوريا ودمشق لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تقوية النظام وإعاقة جهودنا نحو سلام دائم وتحقيق العدالة والمساءلة"**.

بعد ذلك تحدث السيد ستيفان شنيك، المبعوث الألماني الخاص إلى سوريا، وجاء في كلمته **"من أجل إنهاء الحرب في سوريا وتطبيق حل سياسي دائم لجميع السوريين، المساءلة هي المطلب الأساسي الصحيح واللازم"** وأضاف: **"يمكن أن تكون الولاية القضائية العالمية أداة فعالة لمتابعة المساءلة عن أخطر الجرائم وبالنظر إلى النطاق الهائل لانتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، يجب أن نستمر في الضغط بجميع الطرق لمحاسبة الجناة. في هذا الإطار، تدعم ألمانيا آلية التحقيق الدولية المحايدة والمستقلة لسوريا ولجنة التحقيق الدولية ومنظمات المجتمع المدني وأقارب الضحايا جميعهم لضمان أن المسؤولين عن التعذيب والقتل وأن جميع مرتكبي الفظائع في سوريا سيواجهون العدالة في نهاية المطاف"**. كما تحدث السيد ستيفان عن الآلية الجديدة المتعلقة بالمختفين في سوريا التي طرحها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة مشيراً إلى أن **"ألمانيا تعمل بشكل وثيق مع شركائها الدوليين بهدف الضغط من أجل آلية قوية وفعالة للكشف عن مصير المختفين"**.

السيد جوناثان هارغريفز، الممثل الخاص للمملكة المتحدة إلى سوريا، قال في مداخلته **"هناك خطر من تصور في العالم مع ما يجري الآن أن الحرب في سوريا قد انتهت، وبالطبع مهمتنا هي تذكير الناس بأن هذا بعيد كل البعد عن الحقيقة، وأن معاناة ملايين السوريين لا سيما النساء والفتيات في سوريا ما تزال مستمرة"** وأضاف: **"المملكة المتحدة سعيدة باقتراح التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن آلية لمعالجة قضية المفقودين"** وأشار إلى أن: **"العدالة للأوكرانيين ستكون متشابهة مع العدالة للسوريين والجرائم التي ترتكبها روسيا والتكتيكات التي يستخدمونها في أوكرانيا كلها مألوفة جداً للناس في سوريا"** وأكد أنه **"يجب أن نستمر في تسليط الضوء على العنف والانتهاكات الممنهجة التي ترتكبها روسيا والتأكد من عدم الإفلات من العقاب ومحاسبة النظام السوري، والأطراف الأخرى الذين يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان، فشعب سوريا يستحق العدالة"**.

وثم تحدثت السيدة لينيا أرفيدسون، عن طبيعة عمل لجنة التحقيق الدولية وعن أهمية إيجاد حل سياسي لما يحدث في سوريا، وقالت: **"يجب السماح للجنة الدولية للصليب الأحمر بالدخول إلى كافة مراكز الاحتجاز دون حواجز وتسهيل حقوق مدنية أساسية كتسجيل الولادات والممتلكات وغيرها، ويجب أن نعمل على الكشف عن مصير آلاف المختفين ونحن نعلم تماماً أن الحكومة السورية وبدرجة أقل بقية أطراف النزاع يطيلون بشكل مقصود معاناة مئات الآلاف من أفراد عائلة المختفين بعدم الكشف عن مصير المختفين، وإن كل الأدلة تشير إلى أن حكومة النظام السوري تعلم تماماً أماكن وجود هؤلاء المختفين وما هي أسماؤهم"** وأكدت السيدة لينيا **"التغاضي وعدم معاقبة هذه الانتهاكات ليس خياراً وإنَّ تقبل هذه الجرائم يبقى معدوماً ويجب أن يبقى كذلك، وإلا الإفلات من العقاب سيستمر ويزداد"**.

وتلا ذلك مداخلة رائد الصالح، مدير منظمة الدفاع المدني السوري، تحدث فيها عن أهمية المحاسبة وسد الفجوة، وأضاف: **"ليس لدينا نقص في التوثيقات، لكن لدينا بلا شك نقصاً في المحاسبة، أكثر ما نفتقده اليوم في سوريا هو غياب آلية للمحاسبة، وأكثر ما نخشاه هو أن الديكتاتوريين في العالم يأمنون على أنفسهم من المحاسبة كما يحدث في سوريا"** وأشار إلى أهمية العمل على آليات إيصال المساعدات الإنسانية بعيداً عن النظام السوري نظراً لاستغلاله السياسي لها ومنعاً لاستخدامها كسلاح آخر ضد الشعب السوري.

وشارك في الفعالية السيد كينيث روث، المدير السابق لمنظمة هيومن رايتس ووتش، الذي تحدث عن المحاسبة الجنائية وما تحتاجه من عمليات توثيق وتطرق إلى ما تبذله هيئات التحقيق ومنظمات المجتمع المدني المعنية بالتوثيق من جهود في جمع الأدلة وسلسلة حفظها في ظروف فوق اعتيادية تحكم حالة النزاع في سوريا، وقال: **"إن المكان الذي يجب أن تكون فيه محاسبة الانتهاكات هو المحكمة الجنائية الدولية إلا أن الفيتو الروسي الصيني جعل ذلك غير ممكناً، وهذا ما جعل الخيار الوحيد للمحاكمات، هو الولاية القضائية العالمية في محاكم الدول، وهو ما يجعل عمل لجنة التحقيق الدولية وآلية التحقيق الدولية والمحايدة والمستقلة مهماً جداً"** وأضاف: **"إن هذه المحاكمات أظهرت حاجة الدول لمراجعة قوانينهم الخاصة المتعلقة بالولاية القضائية العالمية"** موضحاً أهمية إجراء محاكمات غيابية لأشخاص غير متواجدين حالياً على أراضي الدولة وهي الخطوة التالية في ظل غياب محاسبة مرتكبي الانتهاكات الأساسيين في المحكمة الجنائية الدولية. وتطرق السيد كينيث إلى قضية اللاجئين وقال إن هناك العديد من التناقضات بين الحديث عن العدالة وطريقة معاملة طالبي اللجوء **"العديد من الدول تتحدث عن إعادة اللاجئين السوريين، وهذا يتم العمل عليه فعلياً في تركيا ولبنان وحتى في الدنمارك إحدى دول الاتحاد الأوروبي، وبالتالي من المهم توضيح أن ليس فقط الانتهاكات الفظيعة لم تتم محاسبتها بل إنها لا تزال مستمرة، سوريا ليست آمنة، ولا يمكن اعتبارها كذلك لمجرد توقف العمليات العسكرية في بعض أجزاء سوريا".**

تضمنت الفعالية مشاركة من السيدة حلا هزاع، وهي ناجية من الاعتقال ومديرة منظمة ناجيات سوريات، وتحدثت في مداخلتها عن بعض ما تعرضت له أو شهدته من انتهاكات **"لقد كنت شاهدة على مجزرة حيي الجورة والقصور في 25/ أيلول/ 2012 ونجوت منها وعائلتي بأعجوبة، وفي 7/ تشرين الثاني/ 2013 تمت مداهمة منزل عائلتي من قبل عناصر الأمن العسكري في دير الزور"** وأضافت: **"تم اقتيادي للفرع وقضيت 7 أشهر وعشرين يوماً في الاحتجاز، 46 يوماً في الأمن العسكري، ثم وضعت في زنزانة تفتقر إلى متطلبات أي كائن بشري، وتعرضت لتعذيب جسدي ونفسي وتهديد مباشر بالاغتصاب، لإجباري على الاعتراف بتهم تم توجيهها لجميع المعتقلين، كتمويل الإرهاب وغيرها دون أن يملكوا أي دليل، تعرضت للضرب بالعصي والكابلات على كامل جسدي والركل بالأقدام والشتائم الجنسية، كنت أفقد الوعي أحياناً كثيرة بعد هذا التعذيب وأشد ما كان يؤلمني هو التحطيم النفسي الذي كان يمارس علي في كل جلسة تحقيق، في إحدى المرات أحضروا أحد الشبان المعتقلين أمامي وقاموا بتحطيم رأسه على الأرض لإخافتي وإجباري على الاعتراف، وقاموا باعتقال والدي ووالدتي، أذكر تلك الليلة التي أخرجني فيها المحقق من زنزانتي لأشاهد والدتي وهي تجر إلى إحدى الزنزانات ليتم الضغط علي أثناء التحقيق، وقد خرجت والدتي بعد 15 يوم. وبعد إخباري بأني تسببت بموت والدي تحت التعذيب لأني أنكرت جميع التهم لم يكن لدي خيار سوى أن أبصم على سبع صفحات من الورق الأبيض لم يكتب فيها شيئاً"**. وتحدثت السيدة حلا عمَّا شاهدته أثناء وجودها في ذلك الفرع **"شاهدت نساء أخريات وطفلات كن يتعرضن للضرب والتعذيب أجبرن على الاعتراف ليتخلصوا من جلسات التعذيب المحرقة، وفوق ذلك كله عانينا من الأمراض الجلدية وحرمنا من الدواء وأبسط المتطلبات الصحية"**. بعد فرع الأمن العسكري تم تحويل حلا إلى فرع فلسطين في دمشق مع عدد من المعتقلين والمعتقلات من النساء وتعرضوا للضرب والشتم والتحرش، وقالت السيدة حلا: **"طوال الوقت ظللت أفكر بوالدتي ووالدي المتوفي ولكن والحمد لله والدي كان على قيد الحياة ولم أعرف ذلك حتى وصولت إلى سجن عدرا"**. وعن تجربتها في فرع فلسطين قالت: **"في فرع فلسطين، تم تفتيشنا في إحدى الحمامات بعد تعريتنا تماماً من الثياب، ثم تم اقتيادي إلى إحدى الزنزانات، وهناك التقيت بنساء من جميع المناطق ومن جنسيات أخرى أيضاً، من الأردن وفلسطين والعراق وإثيوبيا وأمريكا، وهناك تعرضت للتعذيب وهددت بجلب أخي وقتله وقد عجز المحقق عن أخذ أي اعترافات مني، أخبرني أنه لن يستدعيني للتحقيق مجدداً وأنَّ قضيتي أصبحت ميدانية عسكرية، أي أنه سيتم اقتيادي إلى الموت بأية لحظة ولن يعلم أحد عن مصيري شيء، بقيت أنتظر الموت وأنا أشاهد صديقاتي المعتقلات وهن يعانين من المرض والتعذيب ومن فقدان الذاكرة ومن تقيحات في الجسد، وأصبت بمرض جعلني أغيب عن الوعي مدة 22 يوماً تقريباً، خرجت من جحيم فرع فلسطين وأنا بالكاد أمشي إلى سجن عدرا وهناك علمت كما ذكرت سابقاً أن والدي ما زال حياً. في 15/ حزيران/ 2014، عرضت على محكمة الإرهاب وتم إطلاق سراحي مع بقائي قيد المحاكمة مما اضطرني إلى مغادرة منزلي ومدينتي إلى تركيا"**.

واختتمت السيدة حلا مشاركتها بالتذكير باستمرار معاناة المعتقلين والمعتقلات وأهاليهم في سجون النظام السوري وبقية أطراف النزاع، وطالبت دول العالم بتحمل مسؤولياتهم الدولية والضغط على النظام السوري لإطلاق سراح جميع المعتقلين والكشف عن مصير المختفين قسرياً.

ومن ثم تحدث السيد محمد العبد الله، المدير التنفيذي للمركز السوري للعدالة والمساءلة، الذي أشار إلى أهمية إيجاد حل سياسي فعال لتحقيق التقدم بتطبيق قرار مجلس الأمن 2254، وأوضح أن الإفلات من العقاب شجع على المماطلة في التقدم وتقديم تنازلات من أطراف النزاع، وأدى كذلك لتكرار الانتهاكات في أماكن أخرى مثل أوكرانيا. كما تحدث عن أهمية العمل على إيجاد آليات فعالة للكشف عن مصير المختفين وإطلاق سراح المعتقلين. واختتم مداخلته بالتأكيد على أن **"دور عائلات المختفين والآلية التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة في تقريره هي خطوة البداية وليست حلاً، هي فقط بداية للكشف عن مصير المعتقلين والمختفين ولن يتم تحقيق ذلك دون قيادة غير موجودة حالياً".**

واختتم فضل عبد الغني الفعالية بالتأكيد على أن **"بعد قرابة 12 سنة من ارتكاب النظام السوري لانتهاكات فظيعة يصل كثير منها إلى جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، ولما يتوقف النظام السوري، ولم يرتدع من جميع الآليات الدولية، لم يخش من تقارير لجنة التحقيق الدولية، ولا من تقارير آلية التحقيق المشتركة التي أنشأها قرار مجلس الأمن 2235 عن الأسلحة الكيميائية، والتي أثبتت مسؤوليته عن 3 هجمات، كما لم يخش من إنشاء آلية التحقيق المشتركة في نهاية عام 2016، ولا من تقارير فريق التحقيق وتحديد المسؤولية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ولا من المحاكمات والإدانة عبر الولاية القضائية العالمية، ولا من تقارير المنظمات الحقوقية، جميع الآليات والأساليب السابقة قد فشلت في ردع النظام السوري، نحن بحاجة إلى التفكير بآلية جديدة تردع الأنظمة الدكتاتورية"** وأضاف: **"النظام السوري نجح في الإفلات من العقاب بسبب دعم دكتاتوريات مشابهة له، روسيا وإيران، وبعد أيام تمر الذكرى السنوية السابعة على التدخل العسكري الروسي في سوريا في 30/ أيلول/ 2015، والذي لم يحظ من الغرب بالإدانة المناسبة، لم يفرض الغرب أية عقوبة على روسيا بسبب تدخلها العسكري في سوريا، ولهذا ما زلنا نعاني في سوريا وفي أوكرانيا"** واختتم حديثه بالإشارة إلى أهمية: **"رفض أي محاولة تأهيل للنظام السوري، والاستمرار في دعم التغيير نحو الديمقراطية في سوريا، لا يوجد أي خيار بديل آخر".**

حظي الحدث باهتمام وتغطية العديد من وسائل الإعلام والمواقع الصحفية، وبالإمكان حضور الحدث كاملاً عبر قناتنا على اليوتيوب على الرابط التالي، أو عبر صفحتنا على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عبر الرابط التالي.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@snhr.org